

تقرير بخصوص الندوة الوطنية للدكتوراه

البحث الأكاديمي الجامعي ورهانات الجودة»

برعاية من معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبإشراف من أ.د محمد الطاهر حليلات مدير جامعة قاصدي مرباح ورقلة و أ.د بوحنية قوي ، عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية ، نظمت كلية الحقوق والعلوم السياسية الندوة الوطنية العلمية التكوينية الاولى للدكتوراه في الحقوق و العلوم السياسية ، تحت عنوان:

البحث الأكاديمي الجامعي ورهانات الجودة

وذلك خلال أيام الاثنين و الثلاثاء و الأربعاء 12 و 13 و 14 مارس 2018 بمشاركة حوالي 160 طالب من 27 جامعة موزعة عبر القطر الوطني وقد أشرف على هذه الفعالية نخبة من القامات العلمية الوطنية والمغربية.

تضمنت الندوة فعاليات علمية متنوعة في شكل:

- جلسات علمية عامة.
 - دورات تكوينية متخصصة في القانون الدولي الإنساني والتحليل الإحصائي.
 - ورشات علمية لمناقشة أعمال الطلبة موزعة حسب الشعب والاختصاصات.
- وكانت توصيات الندوة نتاج:
- تقارير اللجان المشرفة على الورشات.
 - نتائج تحليل الاستبيانات الموزعة على الطلبة المشاركين والمتعلقة بجودة التكوين في الطور الثالث.
- وقد تمخضت تقارير لجان الإشراف على عدة ملاحظات، أهمها:
- وجود مواضيع جادة حديثة تعالج إشكالات معاصرة وجهود حثيثة من الطلبة في سبيل تحقيق نتائج جديدة ترقى بالبحث العلمي لمواجهة تحديات العصر.
- ورغم كل ذلك لوحظ وجود بعض الاختلالات المنهجية والموضوعية في بعض المواضيع تمثلت في:

- تكرار بعض العنوانين المدروسة وإغفال مواضيع محورية ذات أولوية وطنية.

- تأخر عدد كبير من الطلبة في إنجاز أطروحاتهم.

وبالنسبة لنتائج الاستبيانات كانت كالتالي:

- بعد الاطلاع على الأحكام المنظمة للتكوين في الطور الثالث لاسيما القرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

- بناء على تحليل الإجابات على الاستبيان المقدم إلى طلبة الدكتوراه المشاركين في الندوة،

- وبعد الاطلاع على تقارير اللجان المشرفة على الورشات.

تم اقتراح التوصيات الآتية:

- ضرورة مواكبة مواضيع الدكتوراه مع التغيرات المستحدثة في منظومة القوانين الوطنية والدولية.

2- ضرورة إشراك الطالب في اختيار موضوع أطروحته تفعيلًا لنص المادة 23 من القرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه و مناقشتها.

3- ضرورة مراعاة في المواضيع المقترحة متطلبات التنمية في ضوء محاور البحث الوطنية ذات الأولوية.

4- تعزيز افتتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال مشاريع البحث المقترحة.

5- تفعيل دور الفهرس المركزي للمذكرات والأطروحات من أجل تفادي تكرار المواضيع.

6- تفعيل النصوص المتعلقة بتسقيف الإشراف.

7- توطئ مشاريع الدكتوراه لدى مخابر بحث متخصصة كفيلة بدعم المسار البحثي للطلاب.

8- إعادة النظر في كثافة برنامج التكوين في الطور الثالث والتركيز على المواد التي تدعم تحكّم

الطلاب في مناهج البحث وطرق التدريس وكذا تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

9- تفعيل دور لجان التكوين في الدكتوراه الموكّل إليها بموجب النصوص القانونية السارية (المادة 21

من القرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016.

10- تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل بين مختلف الشركاء الفاعلين في التكوين (المشر و لجان التكوين ومخابر البحث).

11- وضع إطار قانوني لإشراك الفاعلين الاقتصاديين في دعم مسار البحث العلمي لطلاب الدكتوراه.

12- تشكيل شبكة للباحثين في الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية.

13- وثمنت اللجنة هذه الندوة وتوصي بانعقاد طبعات أخرى.

في الأخير يغتنم الأعضاء المشاركون - اساتذة مؤطرين و طلبة هذه الفرصة ليرفعون أسمى عبارات الشكر و التقدير إلى السيد عميد الكلية أ.د بوحنية قوي و أ.د محمد الطاهر حليلات مدير الجامعة و طاقم الكلية و اللجنة العلمية و التنظيمية و جميع المساهمين في هذه التظاهرة على الأجواء الايجابية التي طبعت أشغال الندوة و تشيد بالجهود المبذولة من طرف اللجنة المنظمة ، آملين تكرار طبعات علمية مستقبلا و مؤكدين على ضرورة طباعة أوراق الطلبة .

أعضاء لجنة صياغة التوصيات:

- أ.د/ بوزيد الأزهرى

- أ.د/ السعيد المقدم

- أ.د/ أحمد السوسي

- أ.د/ عبد الرزاق بن حمود المختار

- أ.د/ عبد المومن مجدوب

- أ.د/ رضا هميسي

- أ.د/ مُحَمَّد بن محمد

- أ.د/ غنية شليغم

- د/ مُحَمَّد عمران بوليفة

